

مدير مديرية الضالع لـ «الميثاق»:

أحداث الضالع خطط لها الحراك الانفصالي

○ كم عدد ضحايا العناصر الانفصالية من المواطنين الأبرياء خلال النصف الأول من هذا العام وكم عدد التقطعات؟

– الإجابة على سؤال كهذا بحاجة إلى تقرير متكامل لعدد الضحايا من المواطنين الأبرياء والجنود والأضرار التي لحقت وتلقح المواطنين والتجار والمراقب العامة والخاصة جراء الأعمال المناهضة للقانون والتي تقوم بها عناصر الحراك، ونعدكم بتقرير تفصيلي دقيق يحوي كل البيانات توضحاً للحقيقة واحتراماً لرأي القارئ وكشفاً للجرائم التي تقوم بها تلك العناصر الانفصالية.

آلية تطبيع
○ الرئيس أعلن تشكيل لجنة من مجلس الشورى للتحقيق في أحداث الاثنين.. فهل ستلحق اللجنة بعناصر الحراك أم سيمثلهم آخرون؟

– لاشك ان مهمة اللجنة – وكما هو واضح وملعن – التحقيق في أحداث يوم الاثنين ومعرفة الأسباب – المتسببين وحجم الأضرار البشرية والمادية وتعويض المتضررين والالتقاء بالسلطة المحلية في المحافظة والمديرية والأجهزة الأمنية والشخصيات الاجتماعية بشتى ألوانهم السياسية وعمل آلية لتطبيع الأوضاع الأمنية ووضع المعالجات السلمية لعدم تكرار أحداث كهذه.

منظومة متكاملة
○ باعتقادكم كيف يمكن إيجاد حلول لما يحدث.. وفصل القضايا المطبوعة عن المخططات التامرية؟

– بحكم تعاملنا مع أبناء الضالع ومعابشتي للمشكلة منذ بدايتها اعتقد جازماً ان الحلول متاحة اذا ماتم بحث المشكلة من كل جوانبها بمصادقية وتجرد من قبل السلطة والمعارضة في الداخل والخارج وعلى أساس التمسك بمنظومة القيم الوطنية والديمقراطية والسياسية كمنظومة متكاملة لا تقبل التجزئة أو الفصل لأي من قيمها.. فالوحدة اليمنية هي قيمة اسلامية ووطنية والمعارضة في هذا وقتها أو ذاك هو مساس بكل قيم الأمة الدينية والوطنية والسياسية والديمقراطية.

والاعتداء على النفس البشرية بالقتل او محاولة القتل هو اعتداء على قيمة دينية ووطنية سواء اكانت هذه النفس جندياً يقوم واجبه او مواطناً آمناً، وبالتالي فإن الاعتداء على النفس البشرية هو اعتداء على قيم الإنسانية وقيم الأمة اليمنية كافة.

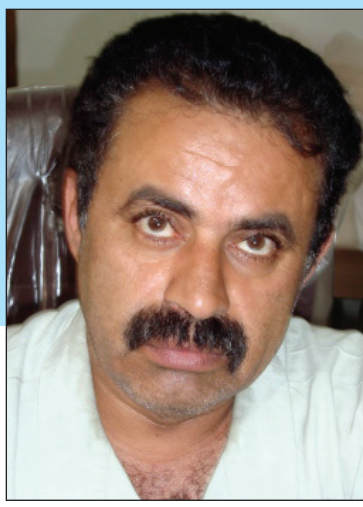
ومثل هكذا ثوابت ينبغي ان يتم الفصل بينها وبين القضايا المطبوعة لأن المساس بالوحدة او الاعتداء على النفس البشرية انما هي مخططات تآمرية تستهدف الشعب اليمني ارضاً وانساناً وهو ما ينبغي ان يعرفه الخارجون على النظام والقانون.. أما المطالب الحقوقية فينبغي ان تتسع صدورنا لمعالجتها بمصادقية وتجرد ووفقاً لمنظومة قيم الأمة نفسها.

دور سلمي
○ أين دور احزاب المشترك في المجالس المحلية لحماية الأمن والاستقرار..؟

– لاسف الشديد.. دور احزاب المشترك في المجالس المحلية لحماية الأمن والاستقرار سلبى حتى الآن.. وما نامله في الفترة القادمة من المشترك في المجالس المحلية بالمديرية والمحافظة هو التفاعل الإيجابي والصادق والجاد في تثبيت الامن والاستقرار والتعاون مع الأجهزة الأمنية بروح الفريق الواحد.

○ كلمة أخيرة تودون قولها؟
– أود عبر صحيفة «الميثاق» ان أناشد قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، بالتمسك بالحوار والحوار.. وادعو أبناء الضالع بشتى شرائحهم السياسية والاجتماعية إلى الوقوف صفاً واحداً ضد العناصر التي تحاول زعزعة الامن والاستقرار والسكينة العامة، ولا يسمحوا لأي كان بان يمس الصرح الوحدوي الذي ساهموا وساهم أبائهم المناضلون الشرفاء في تشييده. □

أعمال الفوضى أضرت بالتنمية الضالع بشكل كبير



• أمين قراوة

أطالب بعدم الخلط بين العمل الحزبي والعمل المؤسسي

الحراك يتحملون مسؤولية أحداث الاثنين

الاعمال التي تقوم بها تلك العناصر بل ان البعض منهم يتناغم مع بعض تلك الاعمال التي تقوم بها تلك العناصر بوعي وبلا وعي باستثناء القليل منهم.

أما السلطة الأمنية فإنها ليست عاجزة ولكنها فقدت واضاعت البوصلة في كيفية التعامل القانوني والامني مع بعض الأعمال التي تقوم بها تلك العناصر الانفصالية.. فمعظم الإجراءات التي تتم في مواجهة هكذا أعمال تتم بالتسرع وبعيداً عن الإجراءات القانونية والأمنية الحرفية فتتكون نتائج مثل إجراءات أمنية كهذه غير ايجابية وربما تخدم مخططات العناصر الانفصالية بطريقة غير مباشرة وبدون قصد أو وعي، الأمر الذي يحتم على الأجهزة الأمنية في المديرية والمحافظة ان تعيد النظر في الإجراءات المطلوب اتخاذها ازاء اي عمل تقوم به تلك العناصر، وهذا ما نامله ونتمناه من الأجهزة الأمنية المركزية المشرفة والمراقبة ان تتدخل بتصويب ذلك وفقاً لهذه الرؤية القانونية والأمنية الحرفية..

وان تعمل سريعاً لرد الأجهزة الأمنية بكل الكوادر المؤهلة والكفوة المشهود لها بالخبرة ومدتها بالعدالة والأجهزة الأمنية الحديثة وبما يمكنها من مواجهة عناصر الحراك الانفصالي بعمل آمنى حرفي فعال.

○ في إطار مديريتكم كم عدد العناصر الانفصالية التي شملها قرار العفو الرئاسي.. واطلقوا من السجن.. وهل هناك من شارك في الاعتداء على مدينة الضالع الاثنين الاثنين الماضي والايام التالية..؟

– اعتقد ان العناصر التي شملها العفو الرئاسي في مديرية الضالع لتجاوز عدد اصابع اليد، ولا اعتقد ان من شارك في الاعتداء على مدينة الضالع يوم الاثنين والايام التالية هم من شملهم العفو الرئاسي، إلا أنني أجزم من العناصر المطلوبة للاجهزة الأمنية والتي لم تتمكن من القبض عليها حتى الآن.

مدينة أشباح
○ أي مستوى تضررت عملية التنمية بسبب أعمال التخريب والتقطع؟

– لا شك ان الضالع كمديرية خاصة وكمحافظة عامة قد تضررت بشكل كبير بسبب أعمال التخريب والتقطع في جميع جوانبها التنموية والخدمية وتضرر مع ذلك جميع المواطنين والمقيمين في المديرية والمحافظة على حد سواء ولم يسلم من ذلك حتى الجانب التربوي حيث تعدد الخارجون على القانون إلى استخدام السلاح لإجبار الطلاب على عدم التوجه إلى مدارسهم للتعليم والمشاركة فيما أسوءه العصيان وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب المحلات التجارية.. أما أعمال التقطع فحدثت ولا حرج فقد حوّل المتقطع الضالع إلى مدينة أشباح واصبحت خالية من كل مار او صيف ياتيتها.

عناصر الحراك الانفصالي.. هل لديكم معلومات عن العناصر المتورطة بأعمال القتل والحرصة والداعمة بالمال والسلاح لهم وكيف سيتم التعامل معها مستقبلاً؟

– مما لاشك فيه ان سجلات الأجهزة الأمنية في مديرية الضالع تحتوي على كم هائل من المعلومات عن العناصر المتورطة بأعمال القتل وكذلك العناصر المحرصة والداعمة بالمال والسلاح لهم ولسنا بصدد الإفصاح عنها وما نود التركيز عليه هو الشطر الأخير من سؤالكم.. وهو كيفية التعامل معها مستقبلاً؟ ومن وجهة نظري أقول: أحت الأجهزة الأمنية في المديرية والمحافظة على أن تتعامل مع مثل هكذا أعمال وفقاً للقانون فقط وبمهنية وحرفية أمنية عالية لا تلتين أبداً لتلك العناصر ولا تخطئ استهدافها وأن تسعى لكسب ثقة أبناء الضالع المسالمين والمتميزين بسلوهم العملي الجيد وتعاملهم الخلاق مع الجميع.

اختيار صعب
○ يلاحظ أن إعلام احزاب المشترك والانفصاليين يحمل مسؤولية ماحدثت السلطة.. بل إن أعضاء في السلطة المحلية قدموا استقالاتهم.. فهل ذلك محاولة لتبرئة المجرمين أم أن العملية كلها تهدف إلى إجهاض الحوار الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس؟

– ليس مستغرباً أن إعلام احزاب المشترك وغير صحفهم الحزبية وإعلام الانفصاليين بقناتهم الفضاخية دأبوا جميعاً على تحميل السلطة ما حدثت يوم الاثنين وما قبله وربما ما بعد يوم الاثنين، وهكذا دواليك.. فهذا الأمر ليس مستغرباً منهم، غير أننا نود هنا أن نفرق بين إعلام احزاب المشترك والذي يعلن حتى الآن تمسكه بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها الوحدة اليمنية وضرورة الحفاظ عليها، وبين ذلك الإعلام الانفصالي المكرس للنيل والمساس بالوحدة اليمنية وبث روح وثقافة الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع اليمني الواحد ومحاولة الإخلال بالنسيج الاجتماعي الواحد خدمة لأجندته الخارجية التي تسعى للنيل من وحدة الشعب اليمني وأمنه واستقراره وتقدمه، والحقيقة ان احزاب المشترك اليوم سواء اكانوا في مواقعهم التنفيذية أو الحزبية أمام اختبار صعب هو اختبار الفرصة الأخيرة إما ان يدفعا بالبحار إلى الامام بجندية وبمصادقية أو ان يعملوا على إجهاضه، وهذا ما سيساوي بين اعلامهم واعلام الانفصاليين وبينهم وبين الانفصاليين، وارى أن يخرج المتحاورين بإعادة اصلاح النظام الانتخابي المعتمد على القائمة النسبية وبما يضمن قيام انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

أضاعت البوصلة
○ هل عجزت السلطة المحلية والأمنية عن مواجهة عناصر الحراك الانفصالي، حيث يلاحظ تزايد أعمالهم التخريبية.. أم ان هناك خفايا أخرى يجري التعتيم عليها؟

– اعتقد أن السلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديرية ليست عاجزة، كما انها ليست عاجرة، ويعجزون عن ذلك إلى سلبية معظم من يعملون ضمن إطار مكونات السلطة المحلية (مجالس محلية – مكاتب تنفيذية) وعدم تفاعلهم الصادق والجاد لمواجهة

■ قال مدير مديرية الضالع أمين قراوة إن عناصر الحراك الانفصالي وجدت لها حاضناً دافئاً وإنما استمرت في ارتكاب أعمالها الخارجة على النظام والقانون والتي مازالت متواصلة حتى يومنا هذا..

– في البداية أشكركم على إتاحة الفرصة لنا عبر صحيفتكم «الميثاق» أما اجابتنا على سؤالكم فأقول انه لا يمكن لنا أن نضع الرأي العام على حقيقة ما حدث يوم الاثنين مالم نشر بداية إلى تلك الأعمال التي سبق وان قامت بها العناصر الخارجة على النظام والقانون في الأشهر والايام الماضية وفي مقدمة تلك الأعمال ذلك الاستهداف المتعمد للجنود من أبناء القوات المسلحة والأمن واطلاق النار عليهم وقتل واصابة العشرات منهم أثناء أدائهم واجبهم في خدمة الأمن والاستقرار المديرية والمحافظة.. ومن أهم واجباتهم التصدي للأعمال المناهضة للدستور والقانون والحفاظ على ثوابت الأمة اليمنية ومنها الوحدة.

في صباح يوم الاثنين أبلغت الأجهزة الأمنية في المديرية والمحافظة بان العناصر الانفصالية وضعت علماً شرطياً أمام فندق النورس في الشارع العام وعلقت من ميمب الشارع إلى يساره، حينها أصدر مدير أمن المحافظة توجيهاته لبعض جنوده بالحرك وانزال ذلك العلم، وعند وصولهم تم اطلاق النار عليهم من قبل عناصر الحراك من ثم وصل جنود آخرون على بابور الدفاع المدني بقصد انزال ذلك العلم وعند وصولهم تعرضوا أيضاً لاطلاق النار عليهم وبتحافة ومن أماكن متعددة، تزامن ذلك مع الاعتداء بالرصاص على بعض المواقع المراقبة في المنطقة وبعض المواقع الخاصة بالجنود ثم ضربها بقذائف (آر بي جي)، نتج عن ذلك مقتل أحد الجنود واصابة ستة آخرين، الأمر الذي أوجد تدمراً لدى بعض الجنود ودفوعهم – بدون العودة إلى قيادتهم – بالرد على مصادر التيران التي استهدفتهم، وكان الجنود يتخذون بعضاً من منازل المواطنين دروعاً لهم غير أن رد الجنود – من وجهة نظري الشخصية – كان غير مناسب ويعزى ذلك إلى انزعاجهم وتذمرهم من استهداف أرواحهم وزملائهم بالقتل والجرح.

ومما يؤسف له أنه قد نتج عن تلك المواجهات بين الجنود والخارجين على القانون مقتل جندي واصابة ستة آخرين، وقتل أربعة من مواطني مديرية الضالع والعديد من الجرحى والحاق اضرار بعدد من المنازل.

مسئولية جماعية
أما من يتحمل مسؤولية ما جرى فأقول وبصدق إنها العناصر الخارجة على النظام والدستور والقانون، إلا أن ذلك لا يفعبنا من مسئوليتنا تجاه ماحدثت.. فالسلطة المحلية بالمحافظة والمديرية عليها مسؤولية واضح بالذکر هنا أعضاء المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية والاحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك السلطة الأمنية.. والمجتمع، والفئات التي تتناغم مع الأعمال التي تقوم بها تلك العناصر سواء بتحريضها تارة أو السكوت عليها تارة أخرى وعدم ردها ولو بالكلمة، والحقيقة أن تلك العناصر لو لم تلق حاضناً دافئاً لها في المديرية لما استمرت في ارتكاب مثل هكذا أعمال والتي مازالت متواصلة حتى يومنا هذا.. وهنا نشاهد المجتمع يتحمل مسؤوليته في الحفاظ على الأمن والاستقرار كون ذلك مسؤوليتنا جميعاً – سلطة ومواطني – فدماء الجنود المواطنين أمانة في

نمتلك سجلات بأسماء المتورطين بالقتل والداعمين لهم
○ فخامة الأخ رئيس الجمهورية في لقائه مع المسؤولين من محافظتي الضالع ولحج الخميس الماضي حكمكم جميعاً مسؤولية توفير الأمن والاستقرار وحل مشاكل المواطنين عبر السلطة المحلية.. كيف تقراون نتائج اللقاء.. وهل ستترجم في الميدان؟

– لاشك ان قراءتي وقرآءة الكثير من المتابعين لهذا اللقاء وخاصة المتصفين منهم هي قراءة ايجابية للقاء ايجابي وعملي، فلكون اللقاء ايجابياً فقد أظهر مدى اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأبناء محافظتي الضالع ولحج وعكست حرصه الشديد على سلامة وأمن جميع مواطني المحافظتين من أجل تنمية شاملة ومستدامة للجميع.

المشارك في مواقعهم التنفيذية أمام اختبار صعب
أما قراءتي العملية لهذا اللقاء فهي أن رئيس الجمهورية وجه السلطة المحلية بمحافظتي الضالع ولحج ومديرياتها المختلفة بأن تتحمل مسؤ وليتها بكل أمانة والخلص للوطن ووحدته وبدون تلعك أو ماطلة أو تسويق أو مماكحة،

والشروع في تثبيت الأمن والاستقرار أولاً وكيفية معالجة قضايا المواطنين ومشاكلهم ثانياً والحفاظ على أرواح وأموال وممتلكات وأعراض المواطنين وحل قضاياهم دون تسويق وبكل مصادقية وتجرد. وما نامله هو ان تقوم السلطة المحلية على مستوى قيادتي محافظتي الضالع ولحج والسلطة المحلية في جميع مديريات المحافظتين بالالتزام من جديد وأن يصيغوا نتائج لقاء رئيس الجمهورية بهم كبرنامج عمل يومي وشهري لهم يثمر في تثبيت الأمن والاستقرار أولاً وكيفية معالجة قضايا المواطنين ومشاكلهم ثانياً والدفع بعجلة التنمية بالمحافظتين ومديرياتها.. وهذا لن يتأتى ما لم يلتزم أعضاء السلطة المحلية بالمحافظتين وجميع مديرياتهم بعملهم وفقاً للنظام والقانون الذي أوجب على الجميع عدم الخلط بين العمل المؤسسي والعمل الحزبي، فجميع أعضاء السلطة المحلية (مكاتب تنفيذية – مجالس محلية – سلطة أمنية) مسؤولون مسؤولية كاملة عن جميع المواطنين دون استثناء ومسؤولون أيضاً عن تطبيق النظام والقانون.

مهنية عالية
○ باعتبار مديرية الضالع هي الأكثر تعرضاً لاعتداءات

في بيان للمؤتمر الشعبي العام بالضالع: الانفصاليون أطلقوا الرصاص على المواطنين ورجال الأمن وأغلقوا المحلات بالقوة

■ ان المؤتمر الشعبي العام فرع محافظة الضالع الاعمال الاجرامية التي نفذتها عناصر تخريبية مسلحة الاثنين الماضي في مدينة الضالع، والتي أدت الى مقتل خمسة مواطنين واصابة اكثر من ١٥ آخرين عبر قيامها باطلاق النار على أجهزة الأمن والمواطنين والاحتماء بمنازل المواطنين وجعلها عرضة للرد، فضلاً عن قيامهم برفع الاعلام الشطرية، واجبار المواطنين على اغلاق محلاتهم بالقوة ومحاولة قطع الطرق وتعطيل حركة السير وابقاف التجار والمواطنين، فيما يلي نص البيان،

تابع المؤتمر الشعبي العام فرع محافظة الضالع بقلق بالغ الاعمال الاجرامية التي نفذتها عناصر تخريبية مسلحة خارجة عن القانون الاثنين الماضي في مدينة الضالع، والتي أدت الى مقتل خمسة مواطنين واصابة أكثر من ١٥ آخرين عبر قيام تلك العناصر باطلاق النار على أجهزة الأمن والمواطنين والاحتماء بمنازل المواطنين وجعلها عرضة للرد، فضلاً عن قيامهم برفع الاعلام الشطرية واجبار المواطنين على اغلاق محلاتهم بالقوة ومحاولة قطع الطرق وتعطيل حركة السير وابقاف الحركة التجارية ومنع الناس من مزاولة أعمالهم.. إن المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الضالع وهو يدين ويستنكر بشدة هذه الاعمال الاجرامية، والتي أدت الى اغلاق محلاتهم بالقوة ومحاولة قطع الطرق وتعطيل حركة السير وابقاف الحركة التجارية ومنع الناس من مزاولة أعمالهم.. إن المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الضالع وهو يدين ويستنكر بشدة هذه الاعمال الاجرامية ليوكد أن العناصر الانفصالية تسعى من خلال هذه الاعمال الى ترويع الأمن واطلاق السكينة العامة، وإثارة الفتنة وبث الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

أحزاب المشترك تشجع على إثارة الفتن وأعمال القتل
لدين الأعمال الإرهابية للعناصر الانفصالية التي تستهدف كل أبناء الضالع

إن هذه الاعمال الاجرامية التي حرماها الدين والدستور والأخلاق والأعراف إنما تستهدف المجتمع في الضالع دون الحزازم لثبيري أعمال العنف والقتل والتخريب محملاً تلك العناصر مسؤولية جرائمهم المرتكبة، ويعبر عن أسفه للمواقف المشجعة لأحزاب اللقاء المشترك تجاه هذه العناصر وما تقوم به من نشاطات تخريبية وإجرامية وإرهابية ضد المواطنين الأمنيين، والمصالح العامة والخاصة وما تروج له من ثقافة عدائية ضد الثوابت الوطنية، في الوقت الذي كان من المفترض أن تقف أحزاب المشترك الى جانب تحقيق الأمن والاستقرار والسكينة العامة بدلاً من التشجيع على إثارة

يمن موحد.
ان فرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة الضالع وهو يطالب بالتصدي الحزازم لثبيري أعمال العنف والقتل والتخريب محملاً تلك العناصر مسؤولية جرائمهم المرتكبة، ويعبر عن أسفه للمواقف المشجعة لأحزاب اللقاء المشترك تجاه هذه العناصر وما تقوم به من نشاطات تخريبية وإجرامية وإرهابية ضد المواطنين الأمنيين، والمصالح العامة والخاصة وما تروج له من ثقافة عدائية ضد الثوابت الوطنية، في الوقت الذي كان من المفترض أن تقف أحزاب المشترك الى جانب تحقيق الأمن والاستقرار والسكينة العامة بدلاً من التشجيع على إثارة

الغفوضي وأعمال القتل وبث الكراهية. إن فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الضالع وهو يطالب الأجهزة الأمنية بالاضطلاع بمسؤولياتها والقيام بواجبها في ضبط العصابات الإجرامية وتقديمها للمحاكمة بأسرع وقت ممكن، بيهيب بكافة الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمشايخ والاعيان والشخصيات الاجتماعية والمواطنين الشرفاء تحديد موقف واضح وصريح من هذه الاعمال ومواجهة هذه العصابات الاجرامية والتصدي لما يقومون به من أعمال تجر المحافظة وانباءها الى فتنة الاقتتال والمستفيد من هذه الاعمال هم أعداء الوطن ومن فقدوا مصالحهم، كون هذه الاعمال الاجرامية دخلت على أبناء الضالع الذين يحفظ لهم التاريخ الرصيد الناصع في سبيل تحقيق الثورة وقيام الجمهورية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية كونهم كانوا في مقدمة من علانوا من ويلات تشطير الاستعمار ومأساه.



يهيب بكافة أبناء الضالع لمواجهة العصابات الإجرامية
على أجهزة الأمن ضبط المجرمين وتقديمهم للمحاكمة